شهد إعلان تقديم بنك GFH منحا دراسية بنسبة 50% لخمسة من المتفوقين للالتحاق ببرنامج MSRI

جامعة البحرين للتكنولوجيا تنظم يوم التهيئة وتستقبل دفعة جديدة من طلبة الدراسات العليا

رحبت جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB) بطلبة الماجستير الجدد من مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك خلال فعالية «التعريف ببرامج الدراسات العليا 2026»، التي أقيمت تحت شعار «من الدراسة العليا إلى التأثير المهني».

وقد جمعت الفعالية نخبة من المهنيين والقادة الطموحين من تخصصات أكاديمية وقطاعات صناعية وفئات عمرية وجنسيات متنوعة، لتشكل بداية رحلة أكاديمية ومهنية واعدة للطلبة الملتحقين ببرامج: ماجستير إدارة الأعمال (MBA)، وماجستير العلوم في التسويق الرقمي (MSDM)، وماجستير العلوم في الخدمات اللوجستية وإدارة سلاسل الإمداد (MSLSCM)، بالإضافة إلى البرنامج الذي تم اطلاقه مؤخراً: ماجستير العلوم في إدارة واستثمار العقارات (MSRI).

وهدفت الفعالية التعريفية -التي صُممت لتكون مصدر إلهام ومعرفة ومنصة للتواصل- إلى تزويد الطلبة برؤى قيمة حول البرامج التي اختاروها، والتوقعات الأكاديمية، ومجموعة واسعة من خدمات الدعم المتاحة لضمان نجاحهم طوال فترة دراستهم العليا. كما أتيحت للمشاركين فرصة التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس وممثلي الجامعة وزملائهم الطلبة، ما أسهم في بناء علاقات من شأنها إثراء تجربتهم التعليمية وشبكاتهم المهنية وتبادل الأفكار وتكوين علاقات قيمة تدعم نموهم الأكاديمي والمهني.

وفي كلمته الترحيبية سلط الدكتور هيثم القحطاني نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية الضوء على الدور المحوري لتعليم الدراسات العليا في الارتقاء بالمسارات المهنية وإعداد قادة المستقبل، وشجع الطلبة على اغتنام الفرص المتاحة أمامهم، مؤكداً أهمية الابتكار والتعلم المستمر ومواكبة متطلبات سوق العمل لتحقيق تأثير مهني ملموس وهادف.

وقال الدكتور القحطاني: «يمثل اليوم بداية فصل جديد ومميز في رحلتكم المهنية والأكاديمية. إنني أحثكم على الاستفادة القصوى من كل فرصة تعليمية، وبناء علاقات هادفة، ومواجهة التحديات المستقبلية بثقة واقتدار. ونحن في جامعة البحرين للتكنولوجيا ملتزمون بتزويدكم بالمعرفة والدعم والخبرات العملية المرتبطة بمتطلبات سوق العمل، لتمكينكم من تحقيق أهدافكم، وأن تصبحوا قادة يتركون أثراً إيجابياً في مؤسساتهم ومجتمعاتهم».

وتكلل اللقاء بإعلان تقديم بنك GFH منحاً دراسية بنسبة 50% لخمسة من طلبة برنامج (MSRI)، تكريماً لتفوقهم الأكاديمي وسعيهم للتطوير المهني، وذلك عقب تأهلهم من خلال آلية اختيار اتسمت بالدقة والتنافسية العالية.

وأعربت جامعة البحرين للتكنولوجيا عن خالص تقديرها لبنك GFH على دعمه السخي للتعليم العالي واستثماره المستمر في تنمية المواهب، مشيرة إلى أن هذه المبادرة تجسد الشراكة القوية بين الجانبين لتعزيز فرص الحصول على تعليم الدراسات العليا، وتمكين المهنيين الطموحين، والمساهمة في إعداد قادة المستقبل في المملكة والمنطقة.

كما تضمن الحدث جلسات قدمها نخبة من القيادات الأكاديمية، استعرضوا خلالها تفاصيل برامج الماجستير والمسارات الدراسية وفرص النمو والتطور المهني. كما حصل الطلبة أيضاً على توجيهات شاملة حول اللوائح الجامعية، واستراتيجيات النجاح الأكاديمي، ومنصات التعلم الرقمي، والموارد البحثية في مكتبة الجامعة، وخدمات دعم الطلاب المتكاملة.

وزيرة الصحة تلتقي وفدا من المركز الخليجي للوقاية من الأمراض ومكافحتها

التقت الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن وزيرة الصحة، وفدًا من المركز الخليجي للوقاية من الأمراض ومكافحتها برئاسة الدكتور مناف القحطاني الرئيس التنفيذي للمركز، وبحضور الدكتور يزيد العوهلي مستشار مدير مجلس الصحة الخليجي، والدكتورة رشا الفواز مدير إدارة برامج وسياسات الصحة العامة بالمركز.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات ذات الصلة بمجالات الوقاية من الأمراض ومكافحتها، واستعراض سبل تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الجهات الصحية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يسهم في دعم وتطوير منظومة الصحة العامة والوقاية الصحية.

وأكدت وزيرة الصحة خلال اللقاء أهمية تعزيز التعاون الخليجي في المجالات الصحية، وتبادل الخبرات والتجارب وتطوير الكفاءات والقدرات الخليجية، بما يدعم الجهود المشتركة للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وتعزيز الوقاية والاستجابة للتحديات الصحية الحالية والمستقبلية ضمن منظومة العمل الخليجي المشترك.

من جانبه، أعرب الدكتور مناف القحطاني عن شكره وتقديره للوزيرة، مؤكدًا أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين المركز والجهات الصحية بدول مجلس التعاون، بما يسهم في تعزيز برامج الوقاية من الأمراض ومكافحتها ودعم الصحة العامة.

في ندوة ضمن برنامج «الوعي الوطني»

«التنمية السياسية» يستعرض أبرز تعديلات قانون المحاماة الجديد

نظم معهد البحرين للتنمية السياسية ندوة توعوية بعنوان «قانون المحاماة.. رؤية عصرية»، ضمن برنامج الوعي الوطني، وذلك في مقر المعهد بمنطقة أم الحصم، بمشاركة علي عبدالله العرادي عضو مجلس الشورى، وصلاح أحمد المدفع رئيس جمعية المحامين البحرينية، وتناولت الندوة أبرز المستجدات في قانون المحاماة الجديد، وانعكاس أحكامه على تنظيم المهنة وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق المتقاضين.

واستعرض العرادي أبرز الفروق بين القانون الجديد والتشريع السابق، مشيرًا إلى تأكيد استقلال مهنة المحاماة وتوسيع نطاق أعمالها ليشمل، إلى جانب الترافع وتقديم المشورة القانونية، صياغة العقود وتمثيل الأطراف في الأعمال القانونية غير القضائية، كما تناول تنظيم جداول المحامين بحسب درجات المحاكم، والتوجه نحو التخصص المهني، بما يتيح تصنيف الخبرات وفق طبيعة الأعمال والقضايا.

وتطرق العرادي إلى تنظيم لجنة قيد المحامين وتعزيز دور جمعية المحامين البحرينية من خلال التنسيق معها في اختيار المحامي المشارك في اللجنة، مشيرًا إلى أهمية وضوح إجراءات القيد وتجديده، وبيان أسباب القرارات المتعلقة بهما، بما يسهم في حماية المركز المهني للمحامي وتنظيم مساره المهني وفق أحكام القانون.

من جانبه، أكد المدفع أن النص على استقلال المحاماة باعتبارها مهنة حرة تشارك في تحقيق العدالة وتأكيد سيادة القانون وكفالة حق الدفاع، يمثل أحد أبرز مرتكزات القانون الجديد، وأوضح أن تطوير شروط الالتحاق بالمهنة، بما فيها امتحان القبول والتدريب العملي، يستهدف رفع كفاءة الممارسين وإعداد المحامين الجدد لمباشرة مسؤولياتهم المهنية، بما ينعكس على جودة الخدمات القانونية.

كما استعرض المدفع عددًا من الأحكام المتعلقة بممارسة المحامي لعمله، من بينها تسهيل أداء مهامه أمام الجهات المعنية، وإقرار مدونة للسلوك المهني بالتنسيق مع جمعية المحامين البحرينية، لافتًا إلى أن ضمانات ممارسة المهنة تقابلها التزامات تجاه الموكل، تشمل أداء العمل بكفاءة وعناية، والالتزام بمبادئ الأمانة والنزاهة، بما يعزز الثقة بين المحامي ومن يلجأ إلى خدماته.

وفي ختام الندوة تم فتح باب الحوار أمام الحضور لطرح الأسئلة ومناقشة الجوانب المتصلة بالقانون الجديد، في إطار يتيح تبادل وجهات النظر وتعميق الفهم بالتطورات التشريعية المرتبطة بمهنة المحاماة.

وتأتي الندوة ضمن برنامج الوعي الوطني، الذي ينفذه المعهد لجميع فئات المجتمع عبر محاضرات ولقاءات وزيارات ميدانية وفعاليات تفاعلية، بهدف نشر الثقافة الدستورية والقانونية، وتنمية الوعي بالمستجدات الوطنية، وتعزيز المواطنة المسؤولة وسيادة القانون.

مقترح نيابي بإلغاء الشريحة الرابعة للكهرباء في المسكن الأول للبحريني

كتب: وليد دياب

أعدَّ كلٌّ من النواب خالد بوعنق وأحمد السلوم وهشام العوضي وزينب عبدالأمير ومحمد المعرفي اقتراحا برغبة بشأن إلغاء الشريحة الرابعة لاستهلاك الكهرباء للمواطنين البحرينيين في مسكنهم الأول.

وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن الهدف من المقترح هو قيام الحكومة بإلغاء الشريحة الرابعة (7,000 كيلووات ساعة فأكثر) لتعرفة استهلاك الكهرباء والماء المنزلية المخصصة للمواطن البحريني على مسكنه الأول بحيث يكتفي فقط بالشريحة الثالثة لتكون 5001 كيلووات ساعة فأكثر كشريحة نهائية مفتوحة بلا سقف أعلى ودون زيادة سعر تعرفتها مما سيضع حدا للقفزات المالية التي تثقل كاهل المواطنين عند تجاوزهم لسقف الشريحة الثالثة والانتقال إلى الرابعة.

وتمثلت المبررات واعتبارات المصلحة العامة للمقترح في أن بعض الأسر البحرينية تضطر إلى زيادة الاستهلاك لعدة أسباب مثل أعداد أفراد الأسر الكبيرة أو السكن المشترك ضمن نطاق المنزل الأول، مما يدفعهم تلقائياً للوقوع في الشريحة الرابعة دون وجود بدائل سكنية أو استهلاكية أخرى.

كما تشهد فواتير الكهرباء والماء قفزات مالية غير مسبوقة لدى عديد من الأسر البحرينية بمجرد دخولها في «الشريحة الرابعة» التي تحسب بتعرفة مرتفعة تصل إلى 32 فلسا للوحدة، مما يثقل كاهل المواطنين بمدفوعات تفوق قدراتهم المالية الشهرية، ولضمان عدم تعرض الأسر ولا سيما ذوي الدخل المحدود والمتوسط ممن يضطرون إلى زيادة الاستهلاك بسبب الظروف الأسرية.

○ خالد بوعنق.

لافتة إلى أن طبيعة المناخ في مملكة البحرين تحتم تشغيل أجهزة التكييف فترات طويلة، وهو أمر خارج عن إرادة المشترك ولا يعد رفاهية بل حاجة أساسية للمعيشة الصحية السليمة.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

محاكمة شاب استولى على 1500 دينار من «حماته» بالاحتيال

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية محاكمة شاب (37 عامًا) بعد استيلائه على مبلغ 1500 دينار من الحساب البنكي الخاص بـ«حماته»، وذلك باستخدام بيانات بطاقاتها المصرفية ورقمها السري من دون علمها، والاستعانة بزميل له في العمل «حسن النية» لإخفاء هويته أثناء تحويل وسحب الأموال، حيث حضر المتهم جلسة أمس عبر الاتصال المرئي واقر بما نسب وقررت المحكمة تأجيل الجلسة القادمة إلى 14 أكتوبر للمرافعة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى بلاغ من المجني عليها «ربة منزل» (63 عامًا)، من أنها استعانت بالمتهم وهو زوج ابنتها لمساعدتها في فتح حساب بنكي لدى أحد البنوك، وأثناء ذلك، تمكن المتهم من الحصول على بيانات البطاقة المصرفية والرقم السري الخاص بها، وقام بإدراج بياناتها عبر التطبيق الإلكتروني للبنك على هاتفه، ما مكنه من الوصول إلى حسابها والتصرف فيه من دون مسوغ قانوني.

وفي غضون شهر يونيو 2026، فوجئت المجني عليها بتلقي رسائل نصية تفيد بسحب مبالغ مالية من حسابها، لتبادر بإبلاغ الجهات المختصة، حيث كشفت تحريات إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية، أن المتهم اتفق مع زميله في العمل بحسن نية من الأخير لتسلم المبالغ المحولة من حساب المجني عليها.

وعلل المتهم ذلك لزميله بعدم قدرته على استقبال أموال إضافية على حسابه بسبب وصوله الى الحد الأقصى للرصيد وبناءً على ذلك، زود زميله المتهم برقم حسابه المصرفي ليتسلم المبالغ عبر دفعات، ومن ثم التوجه رفقة المتهم الى سحبها نقديًا من أجهزة الصراف الآلي وتسليمها له.

وأسندت النيابة العامة الى المتهم انه توصل من دون مسوغ قانوني إلى الاستيلاء على المبلغ المملوك للمجني عليها باستعمال طريقة احتيالية، عبر إدخال بيانات وسيلة تقنية المعلومات والرقم السري الخاص بها، إضافة إلى دخوله غير المشروع على نظام تقنية المعلومات (الحساب البنكي) لإجراء تحويلات مالية غير مصرح بها.

إلزام شركة بحرينية سداد 4 آلاف دينار قيمة بضائع مستوردة لم تسدد قيمتها

قضت المحكمة الصغرى المدنية الأولى، بإلزام شركة تجارية بحرينية بأن تؤدي إلى مؤسسة تجارية خليجية مبلغًا قدره 4702 دينار بحريني، قيمة المديونية المتبقية عن مواد وبضائع تم توريدها إليها، مع إلزامها بالمصاريف ومبلغ 50 دينارًا مقابل أتعاب المحاماة.

وقال المحامي أسامة قايد البكري، وكيل المؤسسة المدعية: إن المديونية نشأت عن مواد قامت موكلته بتوريدها إلى الشركة المدعى عليها، من دون وجود عقد مكتوب مستقل بين الطرفين ينظم عملية التوريد، إلا أن الشركة أقرت لاحقًا صراحة بالمديونية المستحقة عليها ووقعت إقرارًا بذلك، متعهدة بسدادها على أقساط شهرية.

وأوضح أن إقرار المديونية تضمن اعتراف الشركة بانشغال ذمتها بمبلغ 9202.500 دينار قيمة المواد التي تم توريدها إليها وتعهدها بالسداد على أقساط شهرية إلا أنها سددت جزءا من المبلغ وتخلفت عن سداد باقي الأقساط، ليتبقى في ذمتها مبلغ 4702 دينار محل المطالبة القضائية.

وأكدت المحكمة في أسباب حكمها أن الأصل وفقًا لقواعد الإثبات هو أن على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه وأنه متى أثبت الدائن نشأة الالتزام، انتقل إلى المدين عبء إثبات براءة ذمته منه، كما أكدت المحكمة أن التوقيع هو المصدر الحقيقي لإضفاء الحجية على المحرر العرفي وأن المحرر يعتبر صادرًا ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة.

وثبت للمحكمة من إقرار المديونية الموقع من الشركة أنها أقرت بمديونيتها للمؤسسة بمبلغ 9202.500 دينار وتعهدت بسداده على أقساط شهرية فيما لم تقدم ما يثبت سداد المبلغ المتبقي لينتقل إليها عبء إثبات الوفاء وهو ما انتهت معه المحكمة إلى ثبوت انشغال ذمتها بمبلغ 4702 دينار، وقضت المحكمة في أسباب حكمها باستحقاق فائدة تجارية بواقع 1% سنويا اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد، استنادًا إلى الطبيعة التجارية للعلاقة بين الطرفين.

○ المحامي أسامة البكري.

وفي المقابل رفضت المحكمة طلب إلزام اثنين من الشركاء بالمبلغ على سبيل التضامن مع الشركة، موضحة أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ولا يسأل الشركاء عن التزاماتها في أموالهم الخاصة إلا في نطاق الاستثناءات التي حددها القانون والتي لم يثبت تحقق أي منها في الدعوى.

«الطب النفسي»: المتهم بعض أذن عاملة منزلية سليم عقليا ومسؤول عن تصرفاته

أكد تقرير اللجنة الطبية أن المتهم بواقعة تسببه بعاهة مستديمة بنسبة 7% لعاملة منزله، بعد أن أصاب أذنها اليسرى بقطع إثر خلاف على مكان وجود هاتف المتهم، أنه لديه تاريخ من تعاطي المؤثرات العقلية، إلا أنه لا يعاني من أي أمراض نفسية أو عقلية تجعله غير مسؤول عن تصرفاته، أي أنه مسؤول عن تصرفاته، في الوقت الذي حددت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى 4 أكتوبر للمرافعة.

وتعود تفاصيل الواقعة، كما سردتها عاملة المنزل، إلى أنها في أثناء قيامها بتنظيف الصالة، حضر المتهم وسألها عن هاتفه النقال، فأخبرته أنه يحمله في يده، فنظر إليها وهو في حالة غضب شديد، وكأنه سيقوم بالتهجم عليها، فشعرت بالخوف، وأضافت أنها توجهت إلى المطبخ لأخذ هاتفها النقال للتواصل مع أفراد المنزل، وحينها قام المتهم باللحاق بها وسحب هاتفها النقال من يدها، فطلبت منه إرجاعه، إلا أنه رفض، فقامت بسحب هاتفه النقال من يده وطلبت إرجاع هاتفها، إلا أنه رفض، وقام بدفعها وإسقاطها على الأرض، وضربها في أماكن متفرقة من جسمها، ثم داس بقدمه على ظهرها وجرحها في أذنها، ولا تعلم ما الأداة المستخدمة في ذلك. وذكرت المجني عليها أنه في تلك الأثناء حضرت الشاهدة الثانية، شقيقة المتهم، وقامت بإبعاده عنها، وحينها شاهدت جزءًا من شعرها في فم المتهم، وقامت شقيقته بأخذها إلى المطبخ الخارجي، وتولت تنظيف جرح أذنها، ثم توجهتا إلى داخل المنزل، وعند مرورها بالقرب من المطبخ، شاهدت على الأرض بالقرب من موقع الحادث سكينًا، وبالقرب منه جزءًا من أذنها، فعلمت أن المتهم قام بقطع أذنها، وأنها تعتقد أنه قام بقطعها بسكين، أو بعضّ أذنها.

كما شهدت شقيقة المتهم بأنها استيقظت من النوم على صوت صراخ عاملة المنزل، فتوجهت برفقة شقيقتها إلى مصدر الصوت في الأسفل، وشاهدت المجني عليها على الأرض، والمتهم ممسكًا برقبتها ويطلب منها إرجاع هاتفه، الذي كانت تحمله بيدها، كما شاهدت شعرًا في فم شقيقها، وتم إبعادهما عن بعضهما بعضًا، وأخذت عاملة المنزل إلى المطبخ الخارجي للتحدث معها، وحينها كانت العاملة تضع يدها على أذنها وتخبرها بأن المتهم قام بعضّها.